مركز الميزان لحقوق الإنسان

تقرير إحصائي موجز حول الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون في قطاع غزة

تقرير شهر يونيو 2015

مقدمة

تشكل ظاهرة الفلتان الأمني والتعدي على الحريات العامة والعنف الداخلي، أحد أبرز مظاهر غياب سيادة القانون، وواحدة من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، واتسمت هذه الظاهرة بالتوسع تارةً والانحسار تارة أخرى على مدى السنوات الماضية من عمر السلطة، وخضعت لمتغيرات كبيرة، حيث اختفت بعض اشكالها تماماً لتعاود الظهور مرة أخرى، بينما استمرت أشكال معينة في الظهور.

وبعد أن فرضت حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة، انحسرت بعض المظاهر كاستخدام الأسلحة النارية على نطاق واسع في الشجارات العائلية، التي كانت تتسبب في وقوع عدد من حالات الوفاة وتهجّر أعداداً من السكان عن منازلهم وتلحق دماراً كبيراً بها جراء عمليات الانتقام التي عادة ما تحدث في حالات القتل كإحراق منازل المتهمين بالقتل ومنازل عائلاتهم الممتدة. هذا واتخذت مظاهر غياب سيادة القانون وأخذه باليد مستويات متفاوتة من حيث الانخفاض والارتفاع، كما أن هناك بعض الانتهاكات التي تزايدت خلال هذه الفترة ومن بينها التجاوزات التي ترتكب من قبل المكلفين بإنفاذ القانون، أو تدخل مسلحين ليس لهم علاقة بالعمل الحكومي.

يسعى مركز الميزان من خلال هذا التقرير إلى تسليط الضوء على الحوادث المختلفة، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد الداخلي، ومظاهر الانفلات الأمني وانتهاكات الحريات العامة في قطاع غزة. ويعتبر رصد وتوثيق هذه الحالات خطوة في اتجاه ابراز الآثار السلبية لهذه الظواهر، ومن أجل رفع وعي المجتمع بهذه المخاطر وحشد قوى المجتمع لمواجهتها، وتحشيد الرأي العام الفلسطيني لنبذها والوعي بخطورتها.

وتتوزع هذه الانتهاكات بين تلك التي ارتكبتها الأجهزة الحكومية من خلال التعسف في استخدام السلطة والصلاحيات وبين تجاوز القانون ومحدداته في الإجراءات، وبين مظاهر غياب سيادة القانون التي ترتبط بالسلطة بقدر ما ترتبط بسلوك الأفراد داخل المجتمع. حيث حالت تلك الأجهزة دون انعقاد عدة أنشطة، واعتقلت وأوقفت عدداً من الشبان والصحفيين، بل وتغاضت عن منع مجموعات من المواطنين لمواطنين آخرين من الحصول على حقوقهم.

ويبرز التقرير أعمال القتل على خلفية الثأر العائلي، وانتشار جرائم السرقة والسلب، أو غيرها من الاعتداءات، وفي مقدمتها القتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة والشجارات العائلية والشخصية. كما يستعرض التقرير الانفجارات الداخلية لا سيما التي تتسبب بإصابة أطفال نتيجة عبثهم بأجسام مشبوهة، وتصاعد حوادث حرق ممتلكات ومركبات وزرع عبوات من قبل مجهولين في أنحاء متفرّقة من قطاع غزّة، الأمر الّذي بات يهدّد أمن

المواطنين ويثير شعوراً عاماً بالقلق من تصاعد الفلتان الأمنيّ في ظل غياب المعلومات عن الجهات التي تقف وراء هذه الجرائم[1].

[1] سجل باحثو المركز تراجع سقوط الضحايا من العاملين في الأنفاق في الفترة التي يغطيها التقرير، نظراً لقيام الجيش المصري بإقامة منطقة عازلة بين الأراضي المصرية وقطاع غزة قدرت بحوالي (2كم) وقامت بتدمير الأنفاق فيها ما شكل سبباً أساسياً في انحسار عدد الأنفاق والعاملين فيها.

حالات العنف الداخلي وغياب سيادة القانون، خلال شهر يونيو من العام 2015

نوع الحادث	عدد الحالات	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء	أضرار منازل	اضرار مركبات
شجار عائلي	4	1	23	0	0	0	1	2	0
إطلاق نار	6	1	4	0	0	0	0	0	1
انفجار داخلي	2	0	9	0	3	0	0	10	0
انتهاك الحق في التجمع السلمي	1	0	0	0	0	0	0	0	0
أنفاق حدود رفح	1	1	0	0	0	0	0	0	0
وفاة في مراكز التوقيف والسجون	1	1	0	0	0	0	0	0	0
المجموع	15	4	36	0	3	0	1	12	1

جدول يوضح الضحايا خلال شهر يونيو من العام 2015

الموضوع	قتلى	جرحى	قتلى أطفال	جرحى أطفال	قتلى نساء	جرحى نساء
الضحايا	4	36	0	3	0	1

خاتمة

يظهر الجدول المرفق أن هناك أشكالاً متنوعة من العنف الداخلي ومظاهر غياب سيادة القانون وانتهاك الحريات العامة، من شأنها أن تتصاعد إذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بالحد منها. وعلى سبيل المثال فإن تجاوز المكلفين بإنفاذ القانون للمهام الموكلة إليهم هو أمر خطير، يجب التوقف أمامه من قبل السلطات المختصة، لأنه يمهد الطريق لإضعاف السلطة نفسها قبل أن يشكل مدخلاً مهماً لاستشراء ظاهرة أخذ القانون باليد من جديد.

هذا بالإضافة إلى أن تجاوز محددات القانون في معرض إنفاذه تفتح مجالاً واسعاً لاستغلال السلطة والنفوذ، وهو ما يشكل مدخلاً مهماً ليس لاستشراء الفلتان الأمني من جديد فقط ولكن لاستشراء الفساد أيضاً.

كما أنها تزيد من القيود التي تحد من قدرات المجتمع على مواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمتواصلة ولاسيما الحصار المفروض على قطاع غزة، ودوره الفاعل في تكريس ظاهرتي البطالة والفقر وتوسيعهما.

وهنا يشير المركز إلى أهمية تعزيز دور المؤسسات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في التكامل مع الحكومة في تقديم شتى أنواع الخدمات بل والحفاظ على تنوع هذه المؤسسات.

وفي هذا السياق يشدد المركز على أهمية احترام حرية عمل المؤسسات واتخاذ التدابير الكفيلة بتسهيل عملها وواجباتها المجتمعية.

مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يشدد على أهمية تعزيز مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات كمدخل رئيس لضمان احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، فإنه يطالب بالآتي:

- **العمل على ضمان احترام القانون ومحدداته، في جميع الأحوال، ومعاقبة كل من يثبت تجاوزه لأحكام القانون وفي مقدمتهم الأفراد المكلفين بإنفاذه.**
- **العمل على ضبط الأسلحة الصغيرة وانتشارها في الأراضي الفلسطينية، والقضاء على مظاهر سوء استخدام السلاح، وفي هذا الصدد يشدد المركز على ضرورة ضبط استخدام الأسلحة الرسمية، ومنع تخزين الأسلحة والمتفجرات في المناطق المكتظة بالسكان، وذلك للحفاظ على حياة المدنيين الآمنين.**
- **السعي إلى حماية واحترام وتعزيز الحق في تشكيل الجمعيات الأهلية، وتسهيل عملها، وتغليب المصلحة العامة في ضمان استمرار أعمالها، والتوقف عن استسهال حل الجمعيات ومضايقتها، لما لذلك من آثار سلبية على المجتمع.**
- **العمل على احترام وحماية وتعزيز الحق في التجمع السلمي، انسجاماً مع القانون وتعزيزاً لقوة وصلابة المجتمع بما يشيع جواً من الحرية والديمقراطية والاستقرار داخل المجتمع.**
- **إعادة النظر في ظاهرة أنفاق التهريب والبحث في وقفها أو على الأقل في منع آثارها السلبية، سواء لجهة حماية حياة العاملين فيها، أو مراقبة البضائع لجهة الصلاحية والجودة والأسعار.**

انتهى